

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٤٢
المعقودة يوم الثلاثاء ،
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

JAN 10 1991

UNISA

محضر حرفي للجلسة الثانية والأربعين

(جمهورية بيلوروسيا) السيد مارتينوف
(الاشتراكية السوفياتية) (نائب الرئيس)

رئيسي :

المحتويات

مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات والبت
فيها [٦٧] (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.42
21 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
لجميع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتينوف (جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة انتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الاول في جلسة بعد

ظهر اليوم هو ممثل استراليا ، الذي سيدلي ببيان بالنيابة عن الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا .

السيد ويلينسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم

اليوم ، كما ذكرت سيدي الرئيس ، أمام اللجنة بالنيابة عن الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا . وهذا بيان مشترك عن الموقف الموحد للأطراف الاستشارية وغير الاستشارية لمعاهدة انتاركتيكا ، التي تمثل معا أغلبية البشرية ، وحوالي ربع أعضاء الأمم المتحدة . ولن يدلي الاطراف ببيانات منفصلة .

في العام الماضي ، عندما أدليت ببيان لأول مرة أمام اللجنة بشأن هذا الموضوع ، لاحظت أن البحث الذي أجرينته في تاريخ هذا البند قد أوضح لي أنه أصبح من الطقوس السنوية التي لا معنى لها منذ أن تخلى مقترحوه عن معالجته بتوافق الآراء في عام ١٩٨٥ . ولا يزال الحال كما كان عليه . وأطراف المعاهدة تود بشدة من جانبها أن تشجع القيام بحوار مثمر وأن تواصل تعزيز العلاقة التعاونية القائمة منذ زمن طويل بين الأمم المتحدة ونظم معاهدة انتاركتيكا . ومع ذلك فإن هذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الاحترام المتبادل والتسليم بالواقع ، وهو أن انتاركتيكا لا توجد في فراغ قانوني ولكنها تتمتع بمركز قانوني وسياسي خاص تطور من معاهدة انتاركتيكا وحولها . وهذا النظام يتفق تماما والقانون الدولي ، وهو مكرس لتعزيز الاهداف والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل في أن يعود مقترحو هذا البند ، اعترافا بهذه الحقائق ، الى نهج توافق الآراء في المستقبل .

إن معاهدة انتاركتيكا مك بارز من مكوكك التعاون الدولي ، وهي لا تزال تسهم - في عامها الثلاثين - إسهاما هاما في صيانة السلم والامن الدوليين ، وفي تقديم المعرفة العلمية وفي زيادة الوعي والحماية للبيئة على الصعيدين العالمي والإقليمي .

أود أن أذكر الاعضاء بأن الخصائص الرئيسية لمعاهدة انتاركتيكا تتضمن - انفتاحها لإنضمام أية دولة ، واشتراط أن يكون استخدام انتاركتيكا دائما وإلى الأبد للأغراض السلمية البحتة ، وألا تكون ساحة أو موقعا للخلاف ، وحظر أي تفجيرات نووية أو التخلص من النفايات ، أو أي تدابير ذات طابع عسكري ، بما في ذلك تجريب الأسلحة أو القيام بأية مناورات عسكرية ، فانتاركتيكا منطقة خالية - حقا - من الأسلحة النووية ، وهي أول قارة بأكملها تخلو من كل صيغة عسكرية وتتسم بإزالة احتمالات قيام المنازعات السياسية أو السيادية وذلك بأسلوبها الفريد في التوفيق بين مواقف المطالبين . ومواقف غير المطالبين ، الذي يسمح بالتعاون في المسائل العلمية وغيرها .

هناك سمات أخرى هامة للمعاهدة هي ضمانات حرية البحث العلمي في أرجاء انتاركتيكا وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والعلماء ، وإنشاء نظام شامل للتفتيش في الموقع للنهوض بأهداف المعاهدة وضمان احترامها .

وأود أن أوضح أن نظام المعاهدة إنما يسهم إسهاما مزدوجا في حماية البيئة العالمية وذلك أولا عن طريق المكوك والتدابير التي طورت لحماية بيئة انتاركتيكا المحلية . وثانيا عن طريق المعرفة التي اكتسبتها الدول الأطراف في المعاهدة نتيجة لنشاطها في مجال البحث العلمي ، الذي تتشاطر به بحرية مع المجتمع الدولي .

إن عمل نظام معاهدة انتاركتيكا في ميدان البيئة والحفاظ عليها عمل رائع ومعترف به على نطاق واسع . فحوالي ٦٠ في المائة من التدابير المعتمدة حتى اليوم بمقتضى المعاهدة هي تدابير تنصب على البيئة . والكثير من هذه التدابير ومن مفاهيم الصيانة المجسدة في المكوك المنفصلة التابعة للمعاهدة التي تتناول الحفاظ على الموارد الحية البحرية لانتاركتيكا ، تشكل إسهامات رائدة في ميدان إدارة البيئة بصفة عامة .

إن تدابير المعاهدة الأساسية في هذا المضمار تتناول حظر التفجيرات الد والتخلص من النفايات النووية ، والرقابة على استخدام النظائر المشعة ، ود المناطق المحمية في انتاركتيكا ، وإجراءات تقييم الأثار البيئية ، وقواعد ال لرحلات انتاركتيكا الاستكشافية والأنشطة المحطات ، ومبادئ توجيهية لأثار السي والرحلات الاستكشافية غير الحكومية في انتاركتيكا ، وترتيبات التخلص من النفا وتصريفها ، ومنع التلوث النفطي والتلوث البحري والالتزامات الخاصة بمواجهة ال إن حدث ، وتحديد المحطات ، والتدابير المتفق عليها بالنسبة للحفاظ على ال النباتية والحيوانية في انتاركتيكا .

بيد أن الدول الأطراف في المعاهدة لا تكتفي بهذا القدر من الإنجازات - تدرك الحاجة إلى تحديث النظام القائم وتحسينه حسب الاقتضاء . وتحقيقا ل الغاية ، بدأ الاجتماع الاستشاري السادس عشر لمعاهدة انتاركتيكا والمكرس ل انتاركتيكا ، اجتماعاته في فينا ديل مار بشيلي ويقوم هذا الاجتماع بتقسي ومنذ المقترحات المتصلة بالحماية الشاملة لبيئة انتاركتيكا وللنظم الأيكولوجية ال والمتصلة بها . وثمة مسألة هامة جاري تناولها هي استصواب قيام الدول النشطة انتاركتيكا بالتفاوض على مك قانوني جديد لتوفير حماية أكثر فعالية وأفضل تنه وكفالة ألا تكون للنشاط الإنساني أثار بيئية ضارة أو مخرلة بالقيم العا أو الجماعية أو البرية للمنطقة . والاختصاصات المحددة لهذا الاجتماع في تقرير الاجتماع الاستشاري الخامس عشر لمعاهدة انتاركتيكا الذي وفرت نسب للأمين العام للأمم المتحدة . إن مسألة الحماية الشاملة بأسرها مسألة معقدة المهمة قد بدأت وبحساس في شيلي ، وستتخذ الترتيبات المعتادة لإبقاء الأمين على علم بالتطورات .

إن الدول الأطراف في معاهدة انتاركتيكا قد اعترفت منذ وقت طويل ب الحفاظ على بيئة انتاركتيكا ليس فقط لخصائصها الأصلية الفريدة ، لكن لتفاعلها مع البيئة العالمية . فمنطقة انتاركتيكا بها موازنة إشعاع سلبية ل

ومن ثم تستخدم بوصفها إحدى "برادات" كوكب الأرض . وأي تغييرات في هذه الموازنة الإشعاعية ستكون لها آثار عالمية على التوزيع المناخي والمحيطي . إن الأحوال السائدة تحت الصفيحة الجليدية والبحر الجليدي المحيط بها ، تساعد على تركيز المياه القاعية الباردة الكثيفة المفذيات التي تمب نحو الشمال . وتلعب البحار القطبية دورا ذا أهمية خاصة في تبادل ثاني أكسيد الكربون بين المحيط والغلاف الجوي .

إن الأبحاث العلمية التي أجرتها الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا تلعب دورا حيويا في تفهم طبيعة كوكبنا والوقوف على الكيفية التي يعمل بها . فالعلماء من الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا هم الذين اكتشفوا ظاهرة ثقب الأوزون ، ورصد بيانات الأرصاد الجوية من أنتاركتيكا إنما يسهم إسهاما لا غنى عنه في الجهد العالمي الشامل الرامي الى تفهم التغيرات المناخية والتنبؤ بها . وتحتفظ صفيحة أنتاركتيكا الجليدية ورواسب المحيط الجنوبي بل وقارة أنتاركتيكا ذاتها بسجل تفصيلي للتغيرات المناخية السابقة ولكيمياء الغلاف الجوي يرجع الى مئات الآلاف من السنين . إن المناطق النائية عن خط الاستواء تتيح فرصا فريدة لرصد مؤشرات التغير المناخي ، التي يتوقع أن تكون على أشدها في هذه المناطق نظرا لحساسية المجموعات النباتية لتغير درجة الحرارة وإمكانية قياس التباين في منسوب البحر والمفاتيح الجليدية . هذه هي بعض الأسباب التي تجعل الحماية البيئية والعلمية لأنتاركتيكا هامة بالنسبة لنا جميعا . وهي توضح الحاجة الى ضرورة تأييد نظام معاهدة أنتاركتيكا لا انتقاده .

إن الدول الأطراف في المعاهدة - اتساقا مع تفانيها في خدمة العلم العالمي والإدارة البيئية - متشارك على نحو بناء في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . إن نتائج الأبحاث العلمية الخاصة بدور أنتاركتيكا والمحيط الجنوبي في العمليات التفاعلية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تتحكم في نظام الكرة الأرضية ،

نتائج متاحة لمن يريد الإطلاع عليها بسهولة . إن اجتماع عام ١٩٩١ للجنة العلمية المعنية بالبحوث الخاصة بانتاركتيكا والتابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية يمكن أيضا أن يوفر بعض المدخلات الآتية في أوانها . وتقوم الدول الأطراف في المعاهدة حاليا بالنظر في طلب مقدم من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية للحصول على معلومات تتعلق بالدراسة التي طلبتها اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى في نيروبي عن المشاكل المتعلقة بالتلوث وعن حالة الموارد البحرية الحية في كل المناطق البحرية ، بها في ذلك دراسة بحار معينة ومناطق قطبية حسب الاقتضاء . إلا أنه في إطار هذا المؤتمر لا يصح أن تغرد انتاركتيكا ، كما يتضح من تقارير الأفرقة العاملة في دورة نيروبي التحضيرية ، بوصفها المنطقة الوحيدة في العالم التي ينبغي أن تقدم بشأنها تقارير محددة أو التي ينبغي أن يركز عليها الأمين العام تركيزا خاصا في شتى التقارير المطلوبة منه . واسمحوا لي أن أقحم - على نحو شخصي - أمرا في هذا المضمار ، هو أنني رأيت فقط منذ بضع لحظات أن هناك فقرة جديدة - هي الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.36 - قد أدخلت على النص دون أي إعلام مسبق أو مشاور أو بذل أي محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء ، وهي فقرة تسعى إلى تخطي توافق الآراء الذي تحقق بعناية ، والذي كان حتى الآن الأساس الذي بنت عليه الجمعية العامة الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

ومعاهدة انتاركتيكا هي معاهدة مفتوحة تشجع على التفاعل والحوار مع المجتمع الدولي . ويتجلى ذلك في تنظيم الندوات العامة ، وحضور الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية في الاجتماعات الخاصة بانتاركتيكا ، وفي الحجم الهائل من المعلومات التي توفر عن طريق المطبوعات العلمية وجهات الاتصال الوطنية لأطراف المعاهدة ومراكز البيانات الدولية وعن طريق الأمين العام للأمم المتحدة .

وقد حضرت المنظمات التالية اجتماعات رسمية لنظام المعاهدة : لجنة المحافظة على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي ، واللجنة العلمية المعنية ببحوث القارة المتجمدة ، والمنظمة البحرية الدولية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغيرات المناخية ، والمنظمة الدولية الهيدرولوجية ، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وإئتلاف انتاركتيكا والمحيط المتجمد الجنوبي ، والمنظمة الدولية للطيران المدني ، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، واللجنة العلمية المعنية ببحوث المحيطات ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية .

وكثير من هذه الهيئات ستحضر أيضا الاجتماع المعني بالبيئة الذي ينعقد في شيلي حيث تنظم إليها كذلك اللجنة العلمية المعنية بحماية البيئة ، والبرنامج الدولي للمحيط الحيوي والمجال الأرضي ، والمجموعة الأوروبية ، التي تشارك أيضا في اجتماع لجنة المحافظة على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي .

وفي ال ١٢ شهرا الماضية عقدت ندوات مفتوحة حول انتاركتيكا في باريس ، ونويويورك ، وهوبارت ، وسينا ، وأوملو ، وكانبيرا ، وسنتياغو ، وبروكسل .

ومن ثم ، وعلى خلاف الحال في كثير من الهيئات الإقليمية الأخرى ، لا توجد أي حواجز تحول دون تلقي المعلومات أو دون مشاركة أي بلد له اهتمام جدي بانتاركتيكا . ونحن نشجع هذا الاهتمام ونحث المجتمع الدولي على أن يستفيد على نحو أكبر من المعلومات المتاحة .

وللاسف ، فإن مشروع القرار A/C.1/45/L.63 ، بحالته الراهنة غير مقبول لأطراف معاهدة انتاركتيكا من عدة نواح . فهو يتجاوز ما نمت عليه القرارات السابقة في هذا الشأن ، كما أنه عرض في وقت متأخر من الدورة بحيث لم يدع فرصة تذكر للتفاوض من أجل العودة الى توافق الآراء . ويدفعني هذا الى تكرار ما قلته في ملاحظاتي الافتتاحية حول ذلك البند من أنه أصبح طقساً من الطقوس التي تتكرر سنوياً والتي لا تساعد على قيام الحوار المفيد حول الإدارة العملية الجارية للأنشطة في انتاركتيكا من خلال نظام معاهدة انتاركتيكا .

وثمة جانب في مشروع القرار A/C.1/45/L.63 ، تود أطراف المعاهدة أن تخصصه بالتعليق . ويتصل هذا الجانب بمطالبة الأمين العام بإجراء دراسة عن إنشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في انتاركتيكا .

ولنترك جانباً في الوقت الحاضر القضايا القانونية ، والمالية والإدارية التي يثيرها الاقتراح ، ومساءلة اتساقه مع الميثاق ، ولنبحث بدلاً من ذلك في الأساس المنطقي للاقتراح . فالفكرة القائلة بإمكان إجراء المزيد من التجارب العلمية في انتاركتيكا قد يكون لها بعض الجاذبية إذا أخذت على علاتها . ولكن أي نوع من البحوث نعني ؟ إن أطراف المعاهدة عاكفون كلياً بالفعل على إجراء بحوث مستفيضة في جميع أرجاء القارة بالتعاون مع الهيئات العلمية المتمرس والمنظمات الدولية الخبيرة . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه البحوث تعمم على المجتمع الدولي بشكل عام . والتعاون المشار إليه في مشروع القرار بين نظام المعاهدة وبين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إنما يرجع الى الأيام الأولى للمعاهدة .

ومن المعروف جيداً ، علاوة على ذلك ، أن الأبحاث العلمية تجرى في انتاركتيكا منذ ما يزيد عن ٣٠ عاماً بمشاركة نشطة من جانب المنظمات العلمية على نحو يمكن تلك المنظمات من تحقيق أهدافها . وهذه المنظمات هي المنظمات الوحيدة التي لها اهتمام حقيقي بالأبحاث المتعلقة بانتاركتيكا .

ونحن نخلص من ذلك الى أن الاقتراح له مقصد سياسي ، نظراً لأنه لا يستند الى أساس علمي منطقي . فهو مبني على سوء فهم لطريقة تطبيق المعاهدة وهو إيذان

بشيء ليس له أي نتيجة عملية . والامم المتحدة ليست في وضع يسمح لها بأن تهدد مواردها النادرة على مثل هذا الاقتراح .

وبموجب الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.1 ، يطلب السـي الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين تقريراً عن :
 "حالة البيئة في انتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي"
 وقد تعذر علينا أن نبحث هذا الاقتراح مع زملائنا من الاطراف في المعاهدة نظراً لأننا لم نعلم به إلا صباح اليوم ، ولذلك فليس في استطاعتي أن أعلم اللجنة بأرائهم في هذه المرحلة . وعلى أي حال فلسنا متأكدين بدقة مما يسعى إليه مشروع القرار ولا لماذا قدم . ولكننا ينبغي أن نشير الى أن أي محاولة لإعداد تقرير شامل عن هذه المسائل لا بد وأن تتطلب موارد كبيرة . وسنكون شاكرين إذا عرفنا آراء الامانة العامة ، بأسرع ما يمكن حول الاثار المالية المترتبة على مشروع القرار . واذكر اللجنة بأنني قد أشرت في بداية بياني الى جسامه المعلومات العلمية والبيئية المتاحة أمام المجتمع الدولي .

إن نظام معاهدة انتاركتيكا مازال قويا ، وديناميا ، ومرنا وفعالا في إدارة الأنشطة في انتاركتيكا ، وهو يحظى بتأييد مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان ذات الملامح السياسية والاقتصادية - والاجتماعية المختلفة . وتشمل هذه المجموعة جميع البلدان القريبة جغرافيا من انتاركتيكا أو المطالبة بالسيادة هناك ، وأكثر بلدان العالم سكانا ، وبلدانا متقدمة ونامية ، ومنحازة وغير منحازة ، وكبيرة وصغيرة ، كما تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . وما برح المشتركون في نظام المعاهدة في ازدياد ، فقد انضمت مويسرا مؤخرا الى معاهدة انتاركتيكا ، كما زاد عدد الاطراف الاستشارية في المعاهدة منذ يوم الإثنين ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بإثنين هما إكوادور وهولندا .

ومما يدل على قوة ودينامية نظام المعاهدة الزيادة التي بلغت ٣٠ في المائة في عدد الاطراف المتعاقدة في معاهدة انتاركتيكا ، وذلك منذ إدراج هذا البند

على جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٨٣ . ونحن نكرر دعوتنا الى من ينتقدون المعاهدة أن يعمدوا ، بدلا من الانتقاد ، الى التدليل على اهتمامهم بمستقبل انتاركتيكا وذلك بضم جهودهم الى جهودنا في إطار نظام المعاهدة .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ثقة وفدي الغائقة في قيادة السفير رانا المقتدرة لمداولاتنا .

وبالرغم من أن انتاركتيكا قد تكون نائية وخالية في معظمها من السكان وموحشة ، إلا أن حياة جميع الكائنات الحية تتأثر بلا أدنى شك بهذه الكتلة الأرضية الشاسعة . فهي تسهم إسهاما كبيرا في الحفاظ على التوازن الدقيق في النظام الايكولوجي العالمي ، وتساعد في المحافظة على بيئتنا ، التي تشكل موضوعا لقلقنا المتزايد ، وفي حماية تلك البيئة . كما أنها تساعد على نشر المعرفة بتوفير افضل ميدان للبحث العلمي . وهي ذات أهمية استراتيجية هائلة . وهي هشة وبالتالي قليلة المناعة . فإذا أبدى المجتمع الدولي اهتماما حديشا بانتاركتيكا كان ذلك في الحقيقة أمرا مستحسنا وجديرا بالترحيب .

ومن الجلي أن الجو والمحيطات والمفيحة الجليدية تتفاعل في انتاركتيكا مع بعضها ، وتشكل تأثيرا عميقا على المناخ والطقس في أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية . وهناك أسباب كافية للاعتقاد بأن عمليات التنقيب بآقيود عن المعادن بما تعنيه من استخدام أدوات ميكانيكية ، يمكن أن تطلق كميات هائلة من الطاقة في الجو ، مما يؤدي الى إذابة الثلوج ومن ثم ارتفاع منسوب مياه البحار . وهذا الوضع له آثار وبيلة على البلدان الواقعة على مستوى منخفض مثل بنغلاديش وغيرها من البلدان في البيئات المماثلة مثلما أوضح ممثل فيجي اليوم .

لكن ذلك ليس السبب الوحيد لاهتمامنا بانتاركتيكا . فهناك بعض المبادئ التي نؤمن بها بشدة . إذ يجب أن ينظر الى هذه القارة الضخمة على أنها هبة من الطبيعة البشرية . والواقع أن ذلك كان تصور واضع معاهدة انتاركتيكا التي نصوب انظارنا نحوها الآن . وتوضح أحكام المعاهدة هذا الامر الى حد كبير ، إذ جاء في فقرات ديباجتها ، كما سبق أن أشار سفير استراليا ، ما يلي :

"إن من مصلحة البشرية جمعاء أن يظل استخدام انتاركتيكا قاصرا الى الأبد على الأغراض السلمية وحدها ولا تصبح ساحة أو موضوعا للنزاع الدولي" .
(الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٠٢ ، العدد رقم ٥٧٧٨ ، ص ٧١ ، الديباجة) .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط . فقد كان أمل واضع المعاهدة أن تسهم ثمار التعاون في زيادة التفاهم العالمي ، فأحكام المعاهدة تضيف الى ما سبق الإعراب عن الأمل الحار في :

"أن يؤدي إبرام معاهدة تكفل استخدام انتاركتيكا في الأغراض السلمية وحدها واستمرار الوثام الدولي في انتاركتيكا الى تعزيز الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . " (المرجع نفسه)

ومما يدعو الى الأمل أن هذا الوثام لم يتحقق ، وليس ذلك فحسب بل أن الالتزام بقيم الأمم المتحدة قد ضرب به عرض الحائط بشكل محزن . فالأمين العام للأمم المتحدة ، على سبيل المثال ، لا يدعى الى الاجتماعات الخاصة بالمعاهدة ، رغم إلحاح قطاع عريض من الرأي العام العالمي . والمعاهدة ذاتها لا يعتبرها الكثيرون معاهدة مفتوحة رغم التأكيدات التي تفيد بعكس ذلك .

وثمة أسباب مقنعة تدعو الى هذا الاعتقاد . فهناك أغلبية من الدول محرومة من الانضمام الى الأطراف الاستشارية بسبب شروط توافر القدرة المالية والتقنية والمعرفة الفنية . ومفهوم عدم الحصرية يخل به إخلال بالغ ذلك التمييز الطبقي الواضح الناتج عن التفرقة بين الأعضاء الاستشاريين والأعضاء غير الاستشاريين . ولئن كانت المعاهدة

قد طبقت تطبيقا حسنا حتى الآن فإنها تحمل بذور خلاف لا بد أن تؤدي في مرحلة معينة إلى حالة تصارع .

ونظرا لأن انتاركتيكا تهمنا جميعا ، فيجب أن يسمح للجميع بالمشاركة في أي عملية لاتخاذ القرارات بشأنها . إن هذا منطق بسيط لا مرء فيه . وأي نظام يتعين إنشاؤه لحماية بيئة انتاركتيكا وحفظها يجب أن يجري التفاوض بشأنه بمشاركة المجتمع الدولي بأسره . وفي هذه الحالة تكون الأمم المتحدة هي أنسب إطار لذلك . وتدعو الحاجة إلى حظر التعدين في المستقبل داخل القارة وحولها . فهذه الأنشطة لا بد وأن تجتذب الاهتمام العسكري . وكما أن العلم قد تبع التجارة في الماضي الاستعماري ، فإن المدفع قد يتبع معول التعدين في الأزمنة المعاصرة . وعلى أي حال ، فإنه لا يكفي أن تكون جميع الأنشطة موجهة نحو الدراسات العلمية السلمية وحدها بل يجب أيضا أن تتم في إطار اتفاق عام وفي ظل ضمانات بيئية صارمة .

إننا نؤمن بأن هذه الأهداف يمكن النهوض بها بالمشاركة الفعالة من الأمين العام للأمم المتحدة ومن الدول الاعضاء . فالأمم المتحدة تستطيع عمل الكثير في هذا المجال . ويمكنها مثلا ، كما اقترح في مشروع القرار A/C.1/45/L.63 ، المعروض علينا ، أن تشرف على إنشاء مركز في انتاركتيكا بغية تشجيع التعاون الدولي المنسق في البحوث العلمية . ويرى مقدمو مشروع القرار أن ذلك لا بد وأن يغيد البشرية جمعاء .

إن ما اتحدث عنه شيء قابل للتطبيق العملي . فهو ليس مجرد صورة لسيناريو مثالي رسمناه بآمالنا . وليس هدفي أن أنادي ، بل سيكون من السذاجة أن أنادي بضرورة عدم المساس إلى الأبد بجمال انتاركتيكا الصافي الأخاذ . فمن الطبيعي أن يرغب الإنسان في الاستفادة منها ، غير أنه ينبغي أن يسمح للجميع بأن يقرروا كيفية تحقيق ذلك . ومع نمو إحساننا بالاحتياجات الإنسانية المشتركة وزيادة إحساننا بالعدالة ، سيعترف الجميع بانتاركتيكا كميراث مشترك للبشرية . فلنتهيأ لهذا الأمر الحتمي ولنحدد سلوكنا بناء على ذلك .

السيد كيببدي نفوفوكا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يتحدث

وفد زائير اليوم في المناقشة العامة بشأن انتاركتيكا ليعرب عن اهتمامه بهذه المسألة الهامة التي تشغل المجتمع الدولي .

وقد أدرجت هذه المسألة بادئ الأمر في جدول أعمال اللجنة الأولى في دورتها الثامنة والثلاثين ، ومنذ ذلك الحين تتيح المناقشات التي تدور حولها للمجتمع الدولي بأسره زيادة تفهم طبيعة مشاكل انتاركتيكا ، من حيث صلاتها بالبيئة وعلاقتها بالنظام القانوني الدولي .

إن المعرفة العلمية بانتاركتيكا تتيح للبشرية جمعاء الوقوف على أهمية تلك القارة في حماية نظامنا الأيكولوجي الهش وفي حفظ الموارد وصيانة البيئة ، وعلى دورها في المناخ العالمي . كما أن المؤتمرات الدولية التي تعقد بين حين وآخر لتناول المشاكل البيئية تسمح لزملائنا بتحسين إدراكهم لمدى خطورة ما تنطوي عليه مشاكل انتاركتيكا من النواحي العلمية والقانونية والتكنولوجية .

ويود وفد زائير أن ينتهز هذه المناسبة لتهنئة الأمين العام على التقرير الذي قدمه (A/45/459) ، والذي يعرض فيه موجزا رائعا لمشاكل انتاركتيكا ويوضح اهتمامات المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذه المسألة .

إن الفرضية الأساسية القائلة بأن انتاركتيكا ميراث مشترك للبشرية جمعاء تكفي وحدها لتفسير الاهتمام البالغ الذي يوليه المجتمع الدولي بأسره لهذه المسألة . وقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية ، في اجتماع مجلسها الوزاري المعقود في أديس أبابا عام ١٩٨٥ ، قرارا يعلن أن انتاركتيكا ميراث مشترك للبشرية جمعاء . كما أن المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد عام ١٩٨٦ في هاراري قد أعلن أن انتاركتيكا ميراث مشترك للبشرية جمعاء . وهذا يشهد أن تلك القارة تخرج عن نطاق ولاية أي بلد واحد أو أي مجموعة من البلدان ، وأن أي رغبة يبدئها أي بلد إما لضمها أو لإخضاعها للسيطرة الخالصة لمجموعة من البلدان لن تخرج عن كونها مجرد تعبير عن نزعة استعمارية عفا عليها الزمن .

إن زائير جزء من العالم الثالث الذي عزل عن الأنشطة العلمية المتعلقة بانتاركتيكا . غير أن ذلك لا يمنعنا من أن نبدي تقديرا عاما إيجابيا للأنشطة العلمية التي تنفذها الأطراف الموقعة على معاهدة انتاركتيكا . فلم يكن هدف زائير أبدا الاعتراض على المزايا الأساسية لتلك المعاهدة ، ويسرنا أنها أنشأت نظاما استطاع طوال ٢١ عاما أن يجهد المطالب المتعلقة بانتاركتيكا ، وأن يحافظ على وضع تلك القارة المجرد من الصفتين العسكرية والنووية .

لقد أهدينا الاسم في الماضي لأن ذلك المك القانوني يشوبه عيب واحد ألا وهو أنه ليس عالميا . ونبدي اليوم نفس الاسم . فالمعاهدة ليست مفتوحة سوى لبعض الدول التي تمتلك إمكانيات علمية كبيرة للغاية ووسائل مالية ضخمة . وبناء على ذلك ، فإننا نأسف لأن الانضمام إلى هذه المعاهدة يجري دائما على أساس انتقائي ، ومن ثم تمييزي وتعسفي . فكل شيء يحدث في نطاق مجموعة واحدة ، وأعضاؤها لا يبلغون الأمم المتحدة بنتائج بحوثهم ، ويتجاهلون بهيمنة سلطة الأمين العام للأمم المتحدة . وبأسد وفد زائير لهذه الممارسات الخارجة عن الأحوال الواجبة المراعاة ويأمل أن تعالج لأننا نعتبرها صدى في التضامن الدولي .

وتعرب زائير عن قلقها بشأن نظام المعادن في انتاركتيكا . ونرى أنه لا يجوز القيام بأي نشاط تعديني في انتاركتيكا ، لأن هذه الأنشطة قد تترتب عليها عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لنظام القارة الأيكلوجي ، وقد سرتنا التحفظات التي أعربت عنها حكومات فرنسا وإيطاليا وأستراليا وبلجيكا فيما يتعلق بنظام المعادن هذا .

إن انضمام جنوب افريقيا لمعاهدة انتاركتيكا لا يزال يشير مشاكل لوفد بلادي . ونحن نعرف أن هناك تطورات دستورية ، لكن الاسس القانونية للفصل العنصري لم تمس . وما دامت لم يقض عليها ، وما دام الفصل العنصري لم يقتلع ، فإن زائير سوف تستمر في تقديم الدعم الادبي لضحايا الفصل العنصري .

وما دامت الامور باقية على ما هي عليه ، فإن زائير ستنضم الى بقية أعضاء المجتمع الدولي في المطالبة بفرض عقوبات على جنوب افريقيا واستبعادها من معاهدة انتاركتيكا .

ليس لدى زائير أية أوهام بشأن مواقف بعض الدول من هذه المسائل ، ولكن يحدونا الامل في أن يؤدي تبادل الآراء في هذه المنظمة الى تحسين مناخ التعاون الدولي .

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

الاعوام الاخيرة أصبحت مسألة انتاركتيكا شاغلا من شواغل المجتمع الدولي المتزايدة . فقد اعترف بانتاركتيكا على نحو واسع النطاق على أنها آخر تخوم الأرض ، وتم التسليم بصورة عامة بأهميتها العالمية . بيد أن طريقة عمل نظام معاهدة انتاركتيكا - ولا سيما دور الاطراف الاستشارية - قد أشارت بعض المشاغل والشكوك الخطيرة بالفعل ، ومداولات هذا العام تجري في ظل خلفية الاستعراض الوشيك الحدوث لنظام معاهدة انتاركتيكا خلال عام ١٩٩١ ، مما يوفر فرصة لم يسبق لها مثيل للتفكير العميق والتحليل الجاد لمواطن القوة والضعف في هذا النظام .

ومنذ ادراج مسألة انتاركتيكا في جدول أعمال اللجنة الاولى والاعضاء يعلنون عن آراء قاطعة بشأن آشارها السياسية والاقتصادية والقانونية والعلمية . وقد أبدى التقدير في هذه المناقشات لنظام معاهدة انتاركتيكا باعداد آلية فريدة لتشجيع وتنظيم التعاون العلمي والحفاظ على الموارد وحماية البيئة . وقد سلمت الدول الأعضاء بسهولة بأهمية الحفاظ على قيم المعاهدة على أن تحمي في الوقت نفسه الى الابد المصالح المعرض للمجتمع الدولي كله . ونتيجة لذلك ، ظهر توافق عام في الآراء

بشأن الحاجة الى تجنب هذه القارة أية نزاعات أو صراعات بشأن الدعاوى السيادية ،
 وضرورة الحفاظ على مركزها اللاتوي والمنزوع السلاح ، وحماية النظام البيئي الهش من
 المخاطر التي هي من صنع الإنسان ، وكفالة أن يكون استكشافها واستغلالها متمشيا مع
 مبادئ ومقاصد الميثاق .

إلا أن النظر في هذا البند قد أشار في الوقت نفسه بعض الوقائع الصارخة بشأن
 نظام معاهدة انتاركتيكا ، ولا سيما أوجه القصور والضعف المتأصلة فيها . فاولا
 لا يمكن أن تجري مساءلة هذا النظام من قبل المجتمع الدولي ، ويعزى ذلك للطبيعة
 السرية والحصرية لطريقة عمل هذا النظام . ثانيا ، إن هذا النظام تقييدي وانتقائي
 حيث يقصر التمتع بكل المزايا على الاطراف الاستشارية وحدها . ثالثا ، إن هذا النظام
 تمييزي في عمليات صنع القرار ، فهي تنحصر في حفنة مميزة من الدول التي تتمتع
 بالقدرة العلمية والتكنولوجية . رابعا ، إن هذا النظام لم يقم بالقدر الكافي
 بتناول وحسم المشاكل الحيوية للتردي البيئي واستنفاد الموارد ، على نحو منصف
 لمصالح المجتمع الدولي . خامسا ، يفتقر النظام الى آلية تنظيمية لإنفاذ القواعد
 المتصلة بالبيئة وغيرها من الجوانب الاخرى ذات الصلة . وموجز القول إن الشواغل
 الرئيسية للدول غير الموقعة ما زالت قائمة ، اذ تجري محاولة للإبقاء على الوضع
 الراهن . وما زالت هناك مناظير متباينة بشأن مدى وطرائق التفاعل بين نظام معاهدة
 انتاركتيكا والأمم المتحدة ، ولا سيما في سياق كفالة حماية انتاركتيكا واستخدامها
 على نحو يعود بالمنفعة على البشرية جمعاء .

ولقد اتضح على نحو متزايد الآن أن المسائل المعقدة المتعلقة بانتاركتيكا
 تشترب عليها آثار بعيدة المدى تتجاوز المنطقة ، وتضر بالمصالح الجوهرية لكل
 الدول ، فإن الاستنفاد الحاد لطبقة الاوزون في انتاركتيكا قد أصبح يشير قلقا
 عظيما . والمواد الكيميائية التركيبية التي تطلق في الجود من جرّاء الأنشطة البشرية
 قد وصلت الى الجزء الاعلى من الغلاف الجوي حيث يمكنها أن تدمر طبقة الاوزون . وهذه
 التطورات يشهدها المجتمع الدولي بجزع وهي تشكل مخاطر صحية غير

مقبولة . وهناك ادراك متعاظم بأن التغيرات في بيئة انتاركتيكا يمكن أن تؤثر على نحو لا يمكن التنبؤ به على المناخ والتوازن البيئي في الأماكن الأخرى من العالم . ومما يزيد من حدة هذه المشكلات مسألة الإضرار العالمي ، وآثار الدفيئة ، وانسكاب النفط ، والتلوث البحري ، والافراط في استغلال الموارد البحرية . كل ذلك يؤثر على التوازن البيئي الحساس أصلا ، الذي تعتمد عليه الحياة على هذا الكوكب . كل هذه المشكلات الحيوية لا يجري تناولها على نحو كاف في ظل النظام الحالي .

ويبدو أن نظام معاهدة انتاركتيكا في حالة فوضى واضطراب نظرا للاختلافات الجوهرية بين الأطراف الاستشارية التي طغت الى السطح بصدد حسم هذه المسائل ، ومسائل عديدة أخرى ، وأكثرها وضوحا اتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في انتاركتيكا التي أبرمت على نحو يتسم بعجلة وسرية لا داعي لهما ، والتي تكاد أن تظل حبرا على ورق ، إذ أن بعض الدول الموقعة عليها مترددة في أمر التصديق عليها . وهي تذهب الى أن هذه الاتفاقية تتعارض وحماية بيئة انتاركتيكا الهشة ، وقد فرضت حظرا على تنقيب مواطنيها عن المعادن فيها . ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن هذه الدول تؤيد بدلا من ذلك اقتراح الجمعية العامة بأن ينظر الى قارة انتاركتيكا باعتبارها روضة عالمية وبأن تكون حماية هذه البيئة البكر والحفاظ عليها للأجيال القادمة مسؤولية جماعية لكل الدول .

وإذا نظرنا الى الأهمية الحالية والمتوقعة للقلق على انتاركتيكا ، من حيث مداه وحدته ، وجدنا أن هناك بالفعل أسبابا مشروعة للقلق ازاء بعض الجوانب والقضايا التي تؤثر على هذه القارة الشاسعة . إن اندونيسيا باعتبارها دولة قريبة من انتاركتيكا ، وباعتبارها دولة أرخبيلية ، لا تستطيع أن تقف موقف عدم المبالاة تجاه التطورات التي تحدث في انتاركتيكا ، والتي قد تؤثر تأثيرا مباشرا على نظامها البيئي وسواحلها ومدنها وصناعاتها وزراعتها .

ولدى تناول هذه المشاكل المتعددة ، يتعين على نظام معاهدة انتاركتيكا أن يسلم بمشروعية مصالح المجتمع الدولي واهتماماته بشأن انتاركتيكا . ومن المسلم به

على نطاق واسع أن مشاكل التغيرات العالمية في الغلاف الجوي ، وزيادة آثار
الدفيفة ، هي مشاكل عالمية النطاق ولن يمكن أن تحسم إلا بالتعاون . إن المسؤولية
الدولية عن تجميع البيانات لرصد هذه المشكلات ، يمكن أن تؤدي الى توافق في الآراء
بشأن كيفية المضي قدما . إن نظام معاهدة انتاركتيكا يلزم أن يصبح أكمل انفتاحا
للمشاركة من جانب وكالات الأمم المتحدة المهمة بالامر ، ولا سيما برنامج الأمم
المتحدة للبيئة ، والمنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة .

وينبغي الاستعاضة عن النظام الراهن القائم على القواعد الوطنية بقواعد علمية وحملات بحثية دولية ، مما يجلب ميزة تحاشي انتشار القواعد بلا داع والازدواج في الأنشطة العلمية . ويؤيد وفدي أيضا ، الاقتراح الداعي الى الاضطلاع على أساس دولي ببرامج متعددة التخصصات تركز للبحوث العلمية ذات الأثر العالمية .

لقد مر العالم بتحول جذري منذ بدء نفاذ نظام معاهدة انتاركتيكا منذ حوالي ثلاثة عقود . ولا بد بالضرورة ، أن تنعكس تلك التغيرات والحقائق في طريقة سير المعاهدة وتطبيقها ، إن أريد كفالة مصداقيتها وفعاليتها . ففي فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تسود النزعة الى التقارب ، والتوفيق ، وتسوية المنازعات من خلال الحوار والمفاوضات ، ينبغي ، أيضا ، أن نستلهم في جهودنا الرامية الى حل مسألة انتاركتيكا ، روحا عملية جديدة . ويجب علينا أن نراعي ، في تلك الجهود ، الحقائق الواقعة والامكانيات القائمة بغية تكييف نظام معاهدة انتاركتيكا تكييفا ديناميا ، وإزالة أوجه قصوره . وبالنظر الى الادراك الواسع النطاق لأهمية انتاركتيكا ، أصبح تحقيق توافق دولي في الآراء عن طريق التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة مسألة ملحة .

وفي اعتقاد وفدي أن تنفيذ مشروع القرار A/C.1/45/L.63 من شأنه أن يعزز مصداقية المعاهدة والتصريحات المتكررة الصادرة عن الأطراف والقائلة بأن نظام المعاهدة نظام منفتح وشفاف . فحتى الآن لم تبد الأطراف الاستشارية أي استعداد لتناول هواجس الدول غير الأطراف ومخاوفها على نحو هادف . ومن ثم نأمل أن تقوم عند استعراضها المعاهدة في العام القادم بإعادة تقييم موقفها ، وأن تسهم اسهاما ايجابيا في تعزيز المعاهدة بشروط يقبلها مجتمع الأمم كافة .

وغني عن البيان أن المرونة من جانب الأطراف الاستشارية تشكل شرطا أساسيا مسبقا للتعاون الدولي الذي يكفل بالتالي استقرار انتاركتيكا في المستقبل . وبالنظر الى التطورات المطردة في تلك المنطقة ، والتغييرات في سياسة بعض الأطراف الموقعة للمعاهدة ، يأمل وفدي أن يتسنى لنا بلوغ توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المطروح ، وهو توافق لم ندركه فيما مضى . ومن ثم ، فإننا اذ نعرب عن

تأييدنا لمشروع القرار ، نحث الاطراف الاستشارية التي ما زالت متهددة على أن تعيد النظر في مواقفها وأن تستجيب لمصالح المجتمع الدولي المشروعة .

السيد هرناندز باسافي (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تجابه البشرية وهي ماضية على طريق تطورها مشاكل تمس الجميع على حد سواء ، مما يعزز ، بلا شك ، التكافل بين جميع الشعوب . ولقد وضعنا التطور الصناعي السريع الذي شهده هذا القرن ، في مواجهة تحد جديد ألا وهو صون البيئة .

وتتجلى بوضوح من الاولوية العالية التي يوليها المجتمع الدولي حالياً للمشاكل البيئية أهمية تضافر الجهود لصون بيئتنا . ولقد بادرت الأمم المتحدة باتخاذ اجراء ملموس في هذا الصدد تمثل في الدعوة الى المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ .

وخلال المرحلة الاولى من أعمال اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر . تبدي تزايد الادراك لاثار قارة انتاركتيكا على البيئة العالمية ، وأبرزت ضرورة معالجة تلك المسألة في مؤتمر عام ١٩٩٢ . وفي الوقت نفسه ، يتجسد الاهتمام المتعاظم بصون بيئة انتاركتيكا في الاقتراح الذي طرحته بعض أطراف معاهدة انتاركتيكا المعقودة في عام ١٩٥٩ ، والذي دعت فيه الى إنشاء محمية أو روضة طبيعية دولية في تلك القارة ، وإعلان وقف مؤقت أو حظر تام لاستغلال المعادن فيها .

وسوف تناقش أطراف المعاهدة ، في المقام الاول ، في اجتماعها الذي بدأ أمس في سنتياغو بشيلي ، المقترحات المتعلقة بالوقف المؤقت . وفي اعتقاد وفدي أن المبادرات الرامية الى حماية بيئة انتاركتيكا يجب أن ينظر فيها المجتمع الدولي بأسره وليس مجرد قلة من البلدان . ومن ثم تؤيد المكسيك النداءات الداعية الى اجراء مناقشة بناءة في اطار الأمم المتحدة للوقوف على الاساس القانوني الذي يمكن استنادا اليه منح انتاركتيكا وضعاً عالمياً محددا يكفل حمايتها وادارتها على نحو مرض .

إن انفراج العلاقات بين الشرق والغرب يتيح الفرصة لتحقيق المزيد من التعاون الدولي ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، في تسوية المشاكل المختلفة . ولذا فإن استبعاد

هذه المنظمة الدولية من القرارات المتعلقة بمستقبل قارة لها أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره نظرا لمواردها الطبيعية وتأثيرها الكبير على بيئة العالم ، قد أصبح اليوم أمرا غير مقبول بتاتا .

والتفاوض داخل الأمم المتحدة بشأن اعطاء انتاركتيكا وضعاً قانونياً محدداً يمكن أن يكفل إقامة نظام للسلم والأمن الدوليين خاص بتلك القارة ، وأن يضمن حماية بيئتها ، ويساعد في الوقت نفسه على النهوض بالتعاون الدولي في قصر استخدام قارة انتاركتيكا على الأغراض السلمية بما يعود بالنفع على الدول كافة .

السيد أوردونيز (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتصرف في

هذه المرحلة من دورتنا الى تناول مسألة انتاركتيكا الحيوية . فانتاركتيكا تهمنا جميعا لأسباب عدة ، تجلت بوضوح متزايد منذ أن بدأنا مناقشة تلك المسألة عام ١٩٨٣ .

ففي بداية مناقشتنا أشر الى أن انتاركتيكا ، باعتبارها مسألة متصلة بنزع السلاح ، تشكل نموذجا ممتازا لإمكان الإبقاء على جزء رئيسي من كوكبنا بمنأى عن الصراع وذلك من خلال نظام قائم على التعاون . والآن وقد انتهت الحرب الباردة ، بوسعنا أن نسترجع في أذهاننا بارتياح فترة شهدت ، على الرغم من الخصومات العقائدية وبؤر الصراعات المستعرة ، التفاوض على معاهدة بشأن انتاركتيكا ، وبعدها سنوات شهدت النجاح في احترام هذه المعاهدة ودعمها .

تضم معاهدة انتاركتيكا في ديباجتها اعترافا بأنه :

"إن من مصلحة البشرية جمعاء أن يظل استخدام انتاركتيكا ، قاصرا الى الأبد على الأغراض السلمية وحدها ، وآلا تصبح ساحة أو موضوعا للنزاع الدولي" . (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٠٣ ، العدد ٥٧٧٨ ،

ص (٧)

ولقد لقي هذا الهدف ، اجمالا ، دعما متواصلا ، اذ غدت انتاركتيكا جنبا الى جنب مع المنطقتين المشمولتين بمعاهدتي ثلاثيلولكو وراروتونغا ، واحدة من ثلاث مناطق أعلنها العالم مناطق خالية من الأسلحة النووية . والواقع أن المعاهدة ، حققت بوجه

عام ، هدفها ، على الرغم من نشوب صراع ذات مدى غير بعيد عن سواحلها ، وعلى الرغم من تحكم نظام جائر هو أحد أطرافها في الطرف الجنوبي للقارة الافريقية . بيد أن معاهدة انتاركتيكا تهدد اليوم ، وإن لم يكن ذلك بالمعنى الحرفي ، بأن تصبح "موضوعا للنزاع الدولي" ، حيث أن البلدان غير الأطراف فيها تسائل الدول الأطراف فيها في هذا المحفل عن مدى الانصاف بل والحكمة في الترتيبات الراهنة التي تحكم تلك القارة الشاسعة .

وحتى ، فيما بين أطراف معاهدة انتاركتيكا ، ما زالت الادعاءات المتضاربة بالسيادة على مختلف مناطق انتاركتيكا تسفر الى يومنا هذا ، عن ضغائن وخلافات . وهو ما تجلى في التصريحات الاخيرة بشأن انتاركتيكا ، وكذا في الاعتراضات عليها ، التي صدرت بمناسبة تصديق بعض الأطراف على بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ بشأن المواد المستنفدة لطبقة الاوزون .

وشمة سبب آخر تعزى اليه أهمية انتاركتيكا بالنسبة لنا جميعا ، وهو يتمثل بالأمن . فانتاركتيكا منطقة شاسعة تغطي زهاء ١٠ في المائة من سطح الأرض . وقبل توقيع معاهدة انتاركتيكا كانت القارة ، على الأقل نظريا ، مفتوحة للاستعمار باصدار مرسوم ، وللمتلك استنادا الى شتى الادعاءات . وبذلك غدت تمثل قضية أمنية تهتم الأمم جميعا .

ونظرا لان معاهدة انتاركتيكا تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها في وقت كانت فيه معظم الدول الاعضاء الآن في الامم المتحدة غير متمتعة بالسيادة ، فقد كانت بالضرورة اجراء انتقاليا وسدا لشفرة الى أن تحين ظروف أكثر ملاءمة . ومن الملاحظ أن ديباجة معاهدة انتاركتيكا تعرب عن قناعة الاطراف بأن ابرام :

"... معاهدة تكفل استخدام انتاركتيكا في الأغراض السلمية وحدها واستمرار الوثام الدولي في انتاركتيكا [سيؤدي] الى تعزيز الاهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة" . (المرجع نفسه)

وهناك سبب ثالث صار غالبا في سياق مناقشتنا . إذ أصبح مفهوم الامن اليوم أوسع من التعريف العسكري الضيق السابق ، وباتت البيئة تحظى باهتمام أكبر في مناقشتنا . وقد نجد في ذلك في نهاية المطاف أقوى أساس منطقي لتأمين الاعتراف بأن انتاركتيكا تشكل جزءا أساسيا من التراث المشترك للبشرية ، وإنها ينبغي أن توضع بالتالي تحت نطاق سلطة الامم المتحدة الى درجة تفوق ما هو حادث الآن .

فانتاركتيكا من آخر المحميات البرية للبشرية . فهي تتضمن ٧٠ في المائة من مصادر المياه العذبة المتاحة في العالم . ومن المعروف جيدا اليوم أن لهذه القارة تأثيرا أساسيا على الجو والمحيطات والظروف البيولوجية للنظام الايكولوجي العالمي بأكمله . وأي تغيير في بيئة انتاركتيكا يؤثر على أجزاء أخرى من العالم . وعلى سبيل المثال فإن ذوبان الصفيحة الجليدية وحدها في انتاركتيكا سيؤدي الى ارتفاع مستوى البحار ويقضي ليس فقط على البلدان المنخفضة بل أيضا على سكان المناطق الساحلية . وإذا تعرض هذا التوازن للخلل فستكون آثار ذلك على بلد مثل الفلبين - وهي أرخبيل يضم ٧ ٠٠٠ جزيرة - مرعبة على أقل تقدير .

ومن المعروف أن اكتشاف ثقب الاوزون في الجو حدث أولا فوق انتاركتيكا . وهذا يذكرنا بالموقع الممتاز لهذه القارة القطبية . والواقع أن بعض الظواهر الأخرى الهامة مثل الاحترار العالمي والتلوث العالمي يمكن مراقبتها على نحو أفضل من هذه القارة .

والواقع أن هناك دلائل على أن القارة لم تعد نقية كما كانت من قبل . ففي السنة الماضية وحدها وقعت ثلاث حوادث انسكاب ، وكان أسوأها في شباط/فبراير ١٩٨٩ عندما جنحت سفينة الإمداد باهيا بارايسو على بعد ميلين من محطة بالمر ، خارج شبه جزيرة انتاركتيكا فلوث حوالي ١٥ كيلومترا من ساحل انتاركتيكا .

بيد أن المصدر الرئيسي للتلوث في انتاركتيكا يكمن في العمل اليومي لمنشآت البحث العلمي في انتاركتيكا . فالنفايات التي تتخلص منها المحطات والسفن ، والتلوث الناتج عن حرق الوقود الاحفوري ، والتسرب من السفن ومضخات التخزين ، وحرق النفايات القابلة للاحتراق في حفر مفتوحة ، تعتبر كلها من بين المصادر الرئيسية للتلوث وتدهور البيئة في انتاركتيكا . وفي الوقت الحالي يتعين على الحياة النباتية والحيوانية أن تتنافس في سبيل البقاء مع القواعد الواقعة في المنطقة الخالية من الجليد في انتاركتيكا والتي تشغل ٢ في المائة من مساحة القارة . إن عدد القواعد يتزايد باستمرار . ففي عام ١٩٨٣ كانت هناك ٣٤ محطة فقط ، واليوم توجد ٥٧ قاعدة تديرها ٣٠ دولة . أي أن هذه القواعد زادت ٢٣ قاعدة خلال ست سنوات . ونظرا لأن الاطراف الاستشارية مطالبة بإنشاء محطات علمية أو ايفاد بعثات علمية ، فإن هذا لا بد وأن يزيد الى حد بعيد من تدهور البيئة الهشة لانتاركتيكا .

إن جهودنا لتنبه المجتمع الدولي الى أهمية موضوع انتاركتيكا في السنوات الماضية ، قد أثمرت . إذ يواكب ذلك الادراك الجارف من جانب الشعوب والأمم لأهمية القضايا البيئية .

ولا تزال نأسف لعدم توافر الشفافية في عمليات معاهدة انتاركتيكا ، وعدم الاستجابة لقرارات الجمعية العامة التي تطالب بدعوة الأمين العام أو ممثله لحضور اجتماعات الاطراف الاستشارية .

بيد أننا مع ذلك نرحب بالمبادرة التي اتخذتها بعض الدول الاطراف في المعاهدة ، ونخص بالذكر استراليا وفرنسا ونيوزيلندا بحظر التعدين والتنقيب عن المعادن في انتاركتيكا وحولها . كما نرحب بالقرارات التي اتخذتها بعض البلدان

الاطراف الاستشارية بعدم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بتنظيم أنشطة الموارد المعدنية في انتاركتيكا .

وفي هذا الصدد نؤيد المطالبة بجعل انتاركتيكا محمية طبيعية أو روضة عالمية مما يوفر أفضل حماية من الأنشطة الإنسانية الضارة في هذه المنطقة . ونرى أن ذلك يمكن أن يتم على نحو أفضل في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٣ .

ونلاحظ أنه في الدورة المضمونية الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٦ الى ٣١ آب/أغسطس من هذا العام ، أظهر المجتمع الدولي قلقه إزاء تدهور البيئة في انتاركتيكا . وقد بحثت أفرقة العمل في تلك الدورة بنوداً شتى مثل حماية الغلاف الجوي والمحافظة على التنوع البيولوجي ، وحماية المحيطات وجميع البحار والمناطق الساحلية ، حماية الموارد البحرية الحية وترشيد استخدامها وتنميتها .

ويحدونا الأمل في أن تدرس الدول الأطراف في معاهدة انتاركتيكا بعناية في اجتماعها الاستعراضي القادم في عام ١٩٩١ ، وكذلك في اجتماعها الراهن في فينيا ديل مار في شيلي ، الأفكار التي اقترحتها هنا .

وبعد أيام قليلة سنبث في ما قدم من مشاريع القرارات بشأن مسألة انتاركتيكا . وهذا الموضوع له أهمية حيوية ويستحق قطعاً أكثر من مجرد التصويت اعراباً عن عدم المشاركة .

لقد حظيت في الفترة الأخيرة خطوات كبرى بفضل روح الحوار والانفتاح ، ونأمل أن يكون قرارنا بشأن هذا البند وقراراتنا بشأن مشاريع القرارات متسقة مع هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بالسؤال الذي أشاره

ممثل استراليا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.1 ، لقد أجريت مشاورات مع الأمانة العامة ، وهي تقوم به بحث

المسألة . وقد يكون من الضروري أيضا اجراء المزيد من المشاورات بشأن نص مشروع القرار . وفي هذا الصدد ستعتمد امكانية البت في مشروع القرار هذا على الحصول على المعلومات اللازمة بشأن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وتأمل الامانة العامة ان توفر هذه المعلومات للجنة اليوم أو غدا . وسوف نقرر موعد البت في مشروع القرار بشأن هذا البند عندما تتوفر لدينا هذه المعلومات .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠